



إن اتفاق أبراهام ليس مقدمة  
للسوية سلمية ولكنه مقدمة  
لمزيد من التوسع الإسرائيلي.



إذا تم تنفيذ الاتفاق بالكامل،  
فسوف يعيد تشكيل المشهد  
الجيوسياسي الإقليمي.



الرسالة الضمنية لاتفاقية أبراهام  
هي أن التضامن العربي بشأن  
ال قضية الفلسطينية لم يعد  
موجوداً.

## اتفاق أبراهام:

# علاقة إسرائيل والإمارات الوطينة وأثرها على الأردن

البرفيسور حسن البراري

أيلول 2020





براري، حسن

الصراع على «اتفاق أبراهام»: علاقة إسرائيل والإمارات الوطييدة وأثرها على الأردن» /  
حسن براري – عمان: مؤسسة فريديريش إيبيرت، ٢٠٢٠،

الرابط للدراسة: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16532.pdf>

الناشر: مؤسسة فريديريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق

مؤسسة فريديريش إيبيرت – مكتب عمان

صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن

البريد الإلكتروني: [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

الموقع الإلكتروني: [www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)

## غير مخصص للبيع

مؤسسة فريديريش إيبيرت – مكتب عمان ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر عن وجهات نظر مؤسسة فريديريش إيبيرت، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في هذه الدراسة.

• الغلاف والتصميم الداخلي: كمال قاسم

## المحتويات

٦	المقدمة
٨	الصفحة ونظرة الإمارات إلى التهديدات المحدقة بها
١٠	واقع جيوسياسي جديد: تحوّل نوعي؟
١٣	أيامٌ صعبة في الأفق
١٦	الخاتمة

## المقدمة

أن تقوِّض التوافق العربي الراسخ منذ عقود والذي تبلور في مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، أوضح وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، صراحةً أنه ما لم تنشأ دولة فلسطينية قابلة للحياة، فإنّ الصراع هو الذي سيحل بالمنطقة وليس السلام. وقال على وجه التحديد إنّه «إذا تعاملت إسرائيل معه (الاتفاق) كحافز لإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني حقه بالحريّة وبدولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧، سننتقدم المنطقة نحو تحقيق سلامٍ عادل. ولكن، إذا لم تقم إسرائيل بذلك، فسيتعمق الصراع وسيهدد المنطقة برمتها»<sup>1</sup>. ومع ذلك، امتنع المسؤولون الأردنيون عن إدانة اتفاق أبراهام صراحةً، لكنهم كرروا دعم الأردن للموقف العربي التقليدي حول حل الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية. ولعل الأردن قد سعى في ذلك إلى تجنب مواجهة مباشرة مع دولة الإمارات التي يحتاج إلى دعمها المالي.

لم تسترِع انتباه الأردنيين قضية في الشرق الأوسط أكثر من عملية السلام الشائكة بين إسرائيل والفلسطينيين إذ يعدّ الأردنيون استمرار الصراع ضارا باستقرار الأردن على المدى الطويل. واللافت في هذا السياق أنّ فكرة تحويل الأردن إلى «وطن بديل» قد روادت الكثير من الإسرائيليين حتى يتسنى لإسرائيل بسط كامل سيطرتها على الضفة الغربية، وغالبًا ما كان اليمين الإسرائيلي يُردد عبارات مثل «الخيار الأردني» أو «الوطن البديل» كحلّ نهائي «لل قضية الفلسطينية». فيما مضى، اعتمد الأردن على «التضامن العربي» لمواجهة هذه الطروحات الخطيرة، ولهذا السبب، ينتاب الأردن قلق بالغ من التقارب الحاصل بين إسرائيل وبعض دول الخليج.

من الصعب غضّ الطرف عن استياء المسؤولين الأردنيين من اتفاق أبراهام الذي تمّ التوصل إليه بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، ونجد في تصريحات المسؤولين الأردنيين (التي بدأت تنهمر بعد بضعة ساعات من الإعلان عن الصفقة) قناعةً راسخةً وصريحةً بأنّه ما من حل بديل عملي أو مقبول يمكن أن يكون بديلا لحل الدولتين. ولسوء حظ الأردن يمكن للصفقة الجديدة

1 لمزيد من التفاصيل، انظر

<https://www.aa.com.tr/en/middle-east/jordan-israel-must-choose-between-just-peace-conflict/1941378>

مزيّداً من الصدقية، حتى أنّ بعضهم يقول إنّ معاداة الصهيونية «لم تعد من أبرز السمات التي تجمع عليها السياسة العربية. بل إنّ العداء المشترك تجاه إيران وحلفائها هو ما أسهم في تقريب المسافات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية»<sup>2</sup>.

تتناول هذه الورقة البحثية ثلاث نقاط أساسية؛ تغوص النقطة الأولى في الطريقة التي أبصرت بها هذه الصفقة النور في ضوء تبدّل نظرة الإمارات للتهديدات المحدقة بها، وتبحث النقطة الثانية في انعكاسات هذه الصفقة على مصالح الأردن الوطنية، فيما يتناول القسم الأخير الخيارات المتاحة أمام الأردن وكيف يمكن له الاستجابة لهذا التطور الجديد في ضوء الانهيار الواضح لتضامن العرب مع الفلسطينيين.

من الواضح أنّ الصفقة (في حال نُفذت بالكامل) قادرة على إعادة رسم معالم المشهد الجيوسياسي الإقليمي، ما سي طرح تحديات جديدة سيتعين على الأردن مواجهتها. والأسوأ من ذلك أنّه إذا سارت بقية الدول العربية على خطى الإمارات، سيجد الأردن نفسه في مواجهة خطر استراتيجي. في الوقت الراهن يتضح للأردن أن أهمية وقوة المقولة التي تمسك بها منذ وقتٍ طويل والقائلة إنّهُ لا يمكن لإسرائيل أن تطبّع علاقاتها مع الدول العربية إلاّ إذا وافقت على حل الدولتين قد تلاشت، فالاتفاق أسهم في تعزيز فكرة ننتياهو التي تفيد بأنّه من الممكن تطبيع العلاقات مع الدول العربية من دون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبتعبير آخر، كسبت مزاعم إسرائيل بأنّ القضية الفلسطينية لم تعد تشكّل أولويةً بالنسبة للدول العربية

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر

<https://is.gd/GzhnvB>.

## الصفقة ونظرة الإمارات إلى التهديدات المحدقة بها

المحرك الرئيسي للتطرف الحاصل في المنطقة، وقد اتهمت الإمارات دولة قطر بدعم الإخوان المسلمين خلال الربيع العربي بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٤ وبالتمتع بروابط وثيقة مع إيران، ومن هنا أدت أبوظبي دوراً رئيسياً في الحصار الذي فرض على قطر عام ٢٠١٧.

توطدت العلاقات بين الإمارات وإسرائيل على مر العقد المنصرم، وكان البلدان يقتربان شيئاً فشيئاً من التعاون التام نظراً إلى توفر ثلاثة عوامل هي: العداء مع إيران، وكرهية الإخوان المسلمين، والقناعة المشتركة بأن السلام مع الفلسطينيين احتمال بعيد المنال. ويبدو أن الإمارات باتت ترى أن هناك واقعاً ملخاً جيداً يطغى على منطق حل الدولتين الذي يعد شرطاً واجباً لإنجاح عملية سلام شاملة وتطبيع العلاقات. إذ لم تعد فلسطين من أولويات أبوظبي بعد أن فقدت أهميتها في أعين الحكام وصانعي القرار الإماراتيين. لا بل سعت الإمارات خلف الكواليس إلى الترويج لسردية واقع جديد يقلل من شأن وأهمية القضية الفلسطينية ومركزها على قائمة الأولويات. وعلى نحو مفاجئ انتشر هاشتاغ «فلسطين ليست قضيتي» عبر موقع تويتر في كل

خلافاً لسياسة الإمارات الخارجية السابقة المحافظة والتي كانت تقوم على سعيها للحفاظ على الذات، باتت تشكل هذه الدولة اليوم جهة ذات نفوذ في المنطقة. إذ باتت الإمارات العربية المتحدة، تحت قيادة ولي العهد محمد بن زايد، تُعرف بسياساتها الخارجية التدخلية القوية، حيث دعمت المملكة العربية السعودية في حرب غير حاسمة في اليمن تسببت بإحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، وعارضت حركات تابعة للإخوان المسلمين وقمعتها في جميع أنحاء العالم العربي، كما دعمت ثورات مضادة بهدف صدّ الحركات الديمقراطية التي نتجت عن الربيع العربي، وتدخلت في الحرب الأهلية في ليبيا. كما تشير وثائق عدّة إلى عداء أبوظبي تجاه الإسلام السياسي، فلطالما عدّ المسؤؤلون الإماراتيون الأيديولوجيات الإسلامية السياسية العابرة لحدود الأوطان خطراً وجودياً يهدد قيم البلاد الأساسية. ولطالما نظرت الإمارات إلى النظام الطائفي الشيعي في إيران وإلى جماعة الإخوان المسلمين السنية على أنّهما تهديدان مستمران لاستقرار قوى «الأمر الواقع» في المنطقة. وعليه ترى الإمارات أنّ هذه الحركات العابرة للأوطان تعمل بمثابة



مستشارة مخرمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، إنَّ «الرأي العام والعالم العربي ككل - من أصحاب الضمائر الحية - يُدركون أنَّ هذه خيانة»<sup>4</sup>، حتى أنَّ السلطة الفلسطينية ذهبت أيضًا إلى حد وصف صفقة السلام بـ«الخيانة». المؤرخ الشهير آفي شلايم كان على حق عندما اختصر الأمر بالقول: «أن يسعى حكام الإمارات خلف مصلحتهم الوطنية الضيقة عبر كشف الستار عن تعاون سري مع إسرائيل قائم منذ عقود شيء يمكن تبريره باعتباره سياسة واقعية تقليدية؛ فإيران عدو الإمارات، وتحتاج هذه الأخيرة إلى إسرائيل لمواجهتها. لكنَّ التظاهر بأنَّ الإمارات أبرمت صفقة السلام مع إسرائيل من أجل مساعدة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم لهو أمرٌ آخر في غاية النفاق»<sup>5</sup>. لذا مهما ادَّعى حكام أبو ظبي أنَّ الصفقة تُسهم في عملية السلام، يبقى الفلسطينيون على يقين بأنَّها تقوِّض من فرص نيلهم حقوقهم.

من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية كالنار في الهشيم، والحق أن الدولتين تُعرفان بتوظيف جيوش من حسابات «تويتربوت» للترويج لأجندتيهما الإقليميتين، وحصل كل ذلك قبل بضعة أشهر من الإعلان عن اتفاق أبراهام.

وفي حين أنَّ العلاقات السرية بين الإمارات وإسرائيل قد ذاع شأنها وتحدت عنها مراقبون كثير، لا يزال من اللافت أنَّ الدولتين ذهبتا إلى حد الارتقاء بروابطهما الخفية إلى بلوغ معاهدة سلام كاملة. وتتحدث أبو ظبي عن الصفقة باعتبار أنها تقدم منفعةً للفلسطينيين، فبحسب وزير الدولة الإماراتي لشؤون الخارجية، أنور قرقاش، شكَّلت هذه الصفقة «الضربة القاضية» لضم الأراضي الفلسطينية<sup>3</sup>. لكن المغارقة أنَّ قلَّة من الفلسطينيين، هذا إن وُجدوا، يوافقون على هذا الرأي الذي أذاعته وسائل الإعلام الإماراتية. وليست هذه الفكرة في الواقع سوى ستارًا لمصالح الإمارات الفعلية. فعلى حد تعبير حنان عشراوي، وهي

4 «ذا واشنطن بوست»، «مسؤول إماراتي يدافع عن الاتفاق التاريخي مع إسرائيل، والمستشارة الفلسطينية تصفها بـ«الخيانة»»، ٢٢ آب/أغسطس <https://rb.gy/s8acz0>

5 آفي شلايم، «صفقة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل: إنجاز أو خيانة؟»، «عين الشرق الأوسط»، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠. <https://www.middleeasteye.net/opinion/uae-israel-deal-breakthrough-or-betrayal>

3 «ذا ناشيونال»، ١٢ أغسطس ٢٠٢٠،

<https://is.gd/85KptG>

## واقع جيوسياسي جديد: تحوّل نوعي؟

فعلي مع إسرائيل من أجل مواجهة إيران<sup>6</sup>.

من هذا المنطلق، يُهدد ما بات يُعرف باتفاق أبراهام لواقع جيوسياسي جديد في المنطقة. فالأردنيون ينتابهم شك باحتمال انضمام دول عربية أخرى إلى قافلة تطبيع العلاقات، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف موقف الأردن تجاه إسرائيل. والتكهنات تشير إلى أنّ كلاً من البحرين والسودان والمغرب وعمان ستسير على هذه الخطى بتطبيع العلاقات مع تل أبيب وإقامة روابط رسمية معها. وسيكشف الوقت عمّا إذا كانت المملكة العربية السعودية التواقفة إلى التوصل إلى تحالف ضمني مع إسرائيل ستوقع أي صفقة من هذا النوع. فربما قد تتردد الرياض في سلوك الطريق عينه، حيث إنّها تستمد جزءاً كبيراً من شرعيتها من صفتها كـ«حامية» المسلمين حول العالم. إلا أنّ القيادة السعودية لم تعترض بعد على الصفقة الإماراتية – الإسرائيلية أو تنتقدها؛ لا بل كان صمتها لافتاً في هذه الفترة.

اتسمت التحالفات في الشرق الأوسط على مرّ العقد المنصرم بالتقلّب الشديد. وأثرت التطلعات الإقليمية والضغط المحلي وسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخارجية المتقلّبة بشكلٍ مضرّ على الترتيبات العسكرية السياسية في المنطقة. حيث ترى بعض الدول العربية السنية أنّه يمكن لإسرائيل أن تؤدي دوراً في صياغة تحالف جديد ضد إيران. ومن روج بالكامل لهذه الفكرة كان الأمير محمد بن سلمان عندما كان ولياً لولي العهد ووزيراً للدفاع السعودي، علماً أنّه أصبح اليوم ولي العهد والوريث المباشر للعرش، وهو يرى المنطقة من منظور فريد يركز على العداء مع إيران التي تشغله كثيراً. ومن المؤكد أنّ التحالفات بين إسرائيل وبعض دول الخليج كانت تنمو شيئاً فشيئاً منذ وقت طويل، واللافت أنّ كبار قادة الخليج يتحدثون سرّاً عن الحاجة إلى بناء كتل يشمل إسرائيل من أجل احتواء التهديدات التي تفرضها إيران. وبحسب ما سرّته برقيات «ويكيليكس»، فقد تحدث ملك البحرين الملك حمد عن ضرورة التوصل إلى سلام

<sup>6</sup> لمزيد من التفاصيل، انظر [https://wikileaks.org/plusd/cables/O6MANAMA1849\\_a.html](https://wikileaks.org/plusd/cables/O6MANAMA1849_a.html)

الغلسطيني قد بلغ نهايته. ويسود عمّان شعور خفيّ بأنّ الاتفاق قد خيب آمال الأردنيين وتخلّى عنهم. لكن قد يختلف بعض المراقبين على هذه النقطة نظرًا إلى امتناع الأردن عن إدانة اتفاق تطبيع العلاقات على عكس ما فعلت القيادة الفلسطينية. إلاّ أنّه لا بد من فهم العلاقة الحساسة بين الإمارات والأردن التي ترسّخت على مرّ السنوات. ففي حين أنّ الأردن لم يعترض على الصفقة الإماراتية الإسرائيلية، إلاّ أنّه لم يؤيدها أيضًا، وهو أمر بالغ الأهمية. وفي اجتماعٍ ثلاثي ضم كل من ملك الأردن عبدالله الثاني، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أوضح الملك أنّ السلام لن يسود في المنطقة ما لم يتم إرساء حل الدولتين. إلاّ أنّ اتفاق أبراهام بين في الواقع أنّ مبادرة السلام العربية التي بُنيت على مبدأ اتفاق الدول العربية مجتمعةً على عدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلا بعد إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧، لم تعد مطروحةً على الطاولة. فالإمارات مستعدة لإبرام تحالف مع إسرائيل بغضّ النظر عن حل القضية الفلسطينية؛ وبالتالي خسرت الدول العربية ورقة مساومتها الجماعية المهمة ضد إسرائيل.

يشكل تهميش الدور الأردني في ما يخص المقدسات في القدس الشرقية من الأسباب الأخرى التي تدفع الأردن إلى القلق بشأن صفقة أبراهام. إذ للمملكة الأردنية الهاشمية الوصاية على المقدسات

يحمل اتفاق أبراهام معه عددا من التحديات والمتاعب الاستراتيجية للأردن. فأوّلًا، لا تمنع الصفقة إسرائيل من المضي بضمّ غور الأردن - وهو أحد أبرز الأهداف السياسية والأيدولوجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقد عملت الأوساط الدبلوماسية الأردنية على مرّ الأشهر القليلة الماضية جاهدةً لكي تُثبت للمجتمع الدولي ولحلفائها الغربيين أنّ من شأن الضم أن يقضي على حل الدولتين وأنّ أمرًا كهذا لن يكون مقبولًا بالنسبة للأردن. يكشف نصّ اتفاق أبراهام الذي ترعاه الولايات المتحدة أنّ إسرائيل غير ملتزمة سوى بتعليق الضم لفترة من الوقت لا غير. أما الواقع فهو أنّ إسرائيل لم تكن ستنفّذ الضم، حتى من دون الصفقة، وذلك لاعتبارات سياسية داخلية وانقسامات ضمن فريق السلام في البيت الأبيض. وبالتالي، فإنّ ادعاء الإمارات بأنّ الصفقة تحافظ على حل الدولتين ليس سوى ستارًا يخفي خلفه واقعًا مختلفًا وقاتمًا. وأي نظرة فاحصة على الاتفاق ستشكف عن أنّ الإمارات لا تضمن التزام إسرائيل بعدم ضم أجزاء من الضفة الغربية إليها، وقد سارع الجانبان الأمريكي والإسرائيلي إلى تأكيد هذه النقطة.

هناك قلق بالغ أيضًا في الأردن يتعلق بالرسالة الضمنية التي تبعث بها الصفقة إلى الأردن إذ تفيد بأنّ التضامن العربي بشأن القضية الفلسطينية (الذي يُشاد به عادةً) لم يعد موجودًا، وأنّ التوافق العربي مع نهج الأردن الرسمي إزاء الصراع الإسرائيلي

وأخيراً، تخسر الأردن دورها بكونها الدولة «الوسيطية» بين إسرائيل ودول الخليج نتيجة اتفاق تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، فقد سعى الأردن منذ بعض الوقت ليكون قناةً وسيطة تعمل خلف الكواليس للترتيبات الإسرائيلية الخليجية. أما الآن، فلم تكتفِ إسرائيل بتجاوز الأردن للوصول إلى الخليج فحسب، بل من المتوقع أن تؤدي دولة الإمارات دوراً أكثر فاعلية من الأردن في تسهيل إقامة روابط بين إسرائيل ودول خليجية أخرى تتمتع فيها أبوظبي بنفوذ اقتصادي وجيوسياسي كبير. وغني عن القول إن موقع الأردن المركزي وأهميته النسبيين تضاءلاً بشكل كبير مع إبرام هذه الصفقة.

الإسلامية والمسيحية في القدس وهو دور أدته طوال القسم الأكبر من القرن العشرين وقد نصّت عليه معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤. أما صفقة أبراهام الجديدة، فتشير إلى أنّ أبوظبي ستتولى نقل الحجاج المسلمين إلى القدس. وبدلاً من استخدام الأردن كمرور والاستفادة من موقع المملكة الأردنية الجغرافي كدولة مجاورة لإسرائيل وموجودة منذ عقود في القدس، تنشئ الصفقة الجديدة رابطاً قوياً بين أبوظبي ومطار بن غوريون. وبالتالي لم تراعى لا الإمارات ولا إسرائيل المصالح الأردنية. وما زال من غير الواضح إلى أي مدى سوف يتم تهميش الأردن إذا ما وقّعت المزيد من الدول العربية صفقات سلام مع إسرائيل. فعلى مر السنوات الثلاث الماضية، كثرت التكهّنات حول مستقبل الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس.

## أيامٌ صعبة في الأفق

كانت تفعل في السابق، فقد نجحت في إيجاد ترتيبات أمنية مستقلة لها وطوّرت أنظمة تربية أفضل، علمًا أنّ هذه الأنظمة كانت تعتمد فيما مضى على موارد بشرية أردنية ماهرة. والأسوأ من ذلك هو أنّه في حال اتخذ الأردن موقفًا وعبر عن اعتراضه على اتفاق أبراهام، قد يفقد مئات آلاف الأردنيين العاملين في الخليج وظائفهم، ما قد يضع مليارات الدولارات التي يرسلها أولئك إلى أهلهم في الوطن كل عام في مهب الريح.

من ناحية أخرى، عزّز سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ شعور إسرائيل بالأمن. وفي ظل غياب هذا التهديد الذي وُصف في ما مضى بـ«الجهة الشرقية»، قلّت أهمية الأردن باعتباره منطقة عازلة. وبالمثل، أسهمت العلاقات السرية بين إسرائيل وبعض دول الخليج بتقليص دور الوساطة الذي أداه الأردن في السابق. وعلى هذه الخلفية، بدأت إسرائيل تعيد توجيه أولوياتها الإقليمية. حيث وجدت إدارة ترامب وإسرائيل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جهتين من العيار الثقيل قادرتين على أداء دور حاسم في الضغط

مما لا شكّ فيه أنّ الأردن وإسرائيل سيواجهان المزيد من العوائق في السنوات القادمة. وبدأ الكثيرون في كل من الأردن وإسرائيل يشككون في الأسس التي تقوم عليها معاهدة السلام التي وُقعت منذ ٢٥ عامًا والتي مرّت ذراها عام ٢٠١٩ بلا أي احتفالات رنانة، فيما أسهم صعود اليمين المتطرف في إسرائيل – والمتمسك أيديولوجيًا بفكرة «إسرائيل الكبرى» – بإرغام نتنياهو على إعادة النظر في صحة أن يكون إطار حل الدولتين حلاً للصراع القديم القائم مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ساعدت تطورات جديدة في المنطقة إسرائيل على إعادة النظر في أولوياتها الإقليمية.

وتراود الأردن مخاوف منذ بعض الوقت بشأن التقارب الحاصل بين إسرائيل وبعض دول الخليج – وبالأخص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – ويبدو أنّ الأردن فقد موقعه المركزي وأهميته على الصعيد الجيوسياسي، وهو موقع استغله الأردنيون طوال عقود لكسب ريع استراتيجي من حلفائهم. ويشعر الأردن وكأنّه تم سحب البساط من تحت أقدامه، إذ لم تعد دول الخليج تحتاج إليه فعلًا كما

على إنشاء دولتهم المستقلة، ما قد يؤدي إلى تداعيات سلبية بالنسبة للأردن. حيث إن مسألة الهوية في إسرائيل بحد ذاتها – والتي تُعرّف نفسها كدولة ديمقراطية ذات طابع يهودي – تدفع بها إلى عدم قبول فكرة إقامة دولة ثنائية القومية. ولذلك تسعى إلى التخلص من الفلسطينيين الذين تعدّهم تهديدًا ديمغرافيًا لها. ويتناول بادريغ أومالي في كتابه «وهم الدولتين» ما يدعوه «التركيبة الديمغرافية: العدو في الداخل»، حيث يؤكد أومالي<sup>7</sup>، لتبسيط الأمر، أنّ «الفلسطينيين سيفوقون أعداد اليهود في غضون بضعة أعوام أو أنّهم سبق أن فعلوا ذلك». وفي مؤتمر هرتسليا عام ٢٠٠٠، حذرت نخبة من الإسرائيليين من التهديد الديمغرافي والحاجة إلى الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة. ويقول أرنون سوفير إنّ الطريقة الوحيدة لضمان قيام إسرائيل يهودية وديمقراطية هي بالفصل بين اليهود والفلسطينيين<sup>8</sup>. غير أنّ تنفيذ ذلك ليس بسهولة الكلام عنه. إذ نظرًا إلى خطورة الواقع الديمغرافي المستجد، لا يوجد أمام اليهود الإسرائيليين سوى ثلاثة خيارات: الخيار الأول يقضي بالموافقة على مبدأ حل الدولتين الذي يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بأغلبية يهودية تبلغ حوالى

على الفلسطينيين للمساومة الأمر الذي أدى إلى استياء الجانب الأردني. ويستند هذا النموذج الجديد إلى افتراض وضع القضية الفلسطينية في مؤخرة الاهتمامات. وبتعبير آخر، لم تعد القضية الفلسطينية مركزية بالنسبة إلى الكثير من الدول العربية.

وبطبيعة الحال، يهمل هذا النموذج واتفاق أبراهام دور الأردن. فلا أحد يمكنه أن ينكر أنّ العلاقات الإسرائيلية الأردنية قد بلغت الحضيض. ولا يغفل المراقبون عن واقع أنّ غياب الثقة بين الأردن وإسرائيل وتنامي الشعور بتباين مصالح الجانبين قد بلغ أقصى مستوياته منذ ثلاثة عقود. وبغض النظر عمّا إذا كانت هذه الصفقة سوف تولّد اتفاقات سلام أخرى بين إسرائيل ودول عربية، من المهم تقييم العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والأردن في ضوء هذا الاتفاق الجديد. وبرأيي أنّ الخلافات بين إسرائيل والأردن وصلت إلى نقطة الغليان على الرغم من اتفاق السلام المبرم بين البلدين منذ ٢٥ عامًا. إذ يبدو أنّ الأردن يواجه صراعًا واضحًا مع إسرائيل على خلفية إصرار هذه الأخيرة على فعل كل ما بوسعها لجعل حلّ الدولتين مستحيلًا.

ومن أجل فهم الأسباب الكامنة لاستمرار الصراع، لا بد من الإشارة إلى أنّ مطالب الحد الأدنى لحلّ هذا الصراع بالنسبة للأردن لا تتماشى مع مطالب الجانب الإسرائيلي. إذ إنّ سياسة التوسع والاستيطان الإسرائيلية تُضعف شيئًا فشيئًا من قدرة الفلسطينيين

<sup>7</sup> أومالي، بادريغ (٢٠١٥)، «وهم الدولتين: إسرائيل وفلسطين – حكاية من وجهتين»، كتب بنغوين (فايكنغ)، ص. ٢٦٤.

<sup>8</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر أرنون سوفير (٢٠١١) إسرائيل: التركيبة الديمغرافية، ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠؛ المخاطر والفرص ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، جامعة حيفا، مركز دراسات الأمن القومي.

للبحث في حل الدولة الواحدة. وأعرّب كبير المفوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، أنّ الفلسطينيين قد يعيدون النظر في نهجهم، مبرّراً أنّه على الفلسطينيين أن يصبوا جهود صراعهم باتجاه قيام دولة واحدة يتمتع فيها كل من يعيش في فلسطين التاريخية بحقوق متساوية<sup>9</sup>.

أما بالنسبة إلى الأردن، فانعكاسات فشل حل الدولتين خطيرة. ويكمن جوهر المعضلة في الهوية الوطنية. إذ يشعر الأردنيون لأسباب بدهية أنّ من شأن تنفيذ صفقة القرن أن يحوّل الأردن في نهاية المطاف إلى وطن بديل للفلسطينيين. وهذا المزيج ما بين إعادة التوطين الجماعية وإنشاء اتحاد لأي أجزاء من الضفة الغربية قد تقرر إسرائيل التخلي عنها يعني أنّ الأردن كما نعرفه اليوم سيختفي من الوجود. ونظرًا إلى أنّ مثل هذا التطور يُعدُّ تهديدًا لهوية الأردن واستقراره، يبقى علينا أن نرى كيف ستتبلور ديناميات العلاقة الأردنية الإسرائيلية المتغيرة في المستقبل.

٧٥% داخل إسرائيل، والخيار الثاني يتمثل بإقامة دولة ثنائية القومية حيث تحكم أقلية من اليهود غالبية الفلسطينيين. وإذا رفضت إسرائيل منح الفلسطينيين حق التصويت، تصبح إسرائيل بذلك دولة فصل عنصري. وأخيرًا، يمكن لإسرائيل أن تبقى دولة ثنائية القومية وديمقراطية وأن تسمح بذلك للفلسطينيين الذين يشكلون الغالبية بالحكم. ولتجنب الخيارين الثاني والثالث، لا يبقى أمام إسرائيل سوى أن تسلك حل الدولتين. ويفهم الإسرائيليون هذا المنطق بشكل عام.

حذّر الملك عبدالله في مناسبات عدة من فشل حل الدولتين. وكان يتضمن تحذيره هذا رسالة ضمنية بأنّ اليهود قد يخسرون سلطتهم في حال قيام دولة ثنائية القومية. لكن لا ينفرد الملك بتفكيره هذا. إذ يعتقد الفلسطينيون أيضًا أنّ غياب حل الدولتين سوف يؤدي إلى قيام دولة واحدة ثنائية القومية. وتحدّث رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز مؤخرًا عن استعداد الأردن

<sup>9</sup> برنارد أفيشاي، «النضال لتحديد جوهر إسرائيل»، ذا

غارديان، ٢٠ مايو ٢٠١٨.

## الخاتمة

السياسة العامة والسياسة الخارجية في ظل إدارة الرئيس ترامب. ولم يبق أمام الأردن سوى أن يخرج بخطة للدفاع عن مصالحه في حال اشتدت الضغوط عليه سواء من الخليج أو من واشنطن. ومع استمرار العد التنازلي لاضمحلال حل الدولتين، بات الخطر الذي تفرضه إعادة إحياء خيارات ضارة أخرى حقيقياً.

لم يعد لمقاربة الأردن للسلام من أهمية بعد أن كانت تتحلى بإجماع عربي في السابق. إذ أتى اتفاق أبراهام وألقى بالضربة القاضية على فكرة التوصل للسلام أولاً، وتطبيع العلاقات بعد ذلك. ويبدو أن مقاربة نتنياهو باتت تكتسي أهمية أكبر الآن، وهي مقاربة تنطلق من الخارج إلى الداخل: أي تطبيع العلاقات مع دول الخليج بغرض عزل الفلسطينيين وإضعافهم من أجل إرغامهم على تسوية الصراع بالشروط التي تضعها إسرائيل. وفي الوقت الحالي، يبدو أن الأردن لا يمتلك الكثير من الأوراق للتأثير في العملية. ومع أن الأردن قلق حيال المستجدات الإقليمية، حرص المسؤولون على صياغة تصريحاتهم بشكل لا يثير استياء دول الخليج، فيما تعي كل من إسرائيل ودول

ليس اتفاق أبراهام بفتحة إلى تسوية سلمية بل إلى مزيد من التوسع الإسرائيلي على حساب كل من الفلسطينيين والأردنيين. ولا يترك انعدام تكافؤ القوى الواضح بين إسرائيل والأردن مجالاً كبيراً للشك حول من ستكون له الكلمة الأخيرة. يدرك الأردنيون أن هذه الدينامية كانت تحدثهم قبل وقت طويل من إحداث الإمارات معجزة تطبيع العلاقات الفجائية. وتُطلق هذه الخطوة الإماراتية العنان لدول عربية أخرى بات بإمكانها تطبيع العلاقات مع إسرائيل من دون أن تُعير أي اهتمام لحقوق الفلسطينيين أو إقامة دولة لهم. وقد خُصّ الأردنيون إلى أن بعض الدول العربية – شأنها شأن إسرائيل – غير مستعدة للمساعدة في التوصل إلى حل شامل للصراع.

لم تعد معاداة الصهيونية سمةً رئيسية من سمات السياسة العربية. بل أسهمت العداوة المشتركة تجاه إيران وطفائها بتقريب العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. ولهذا السبب، يجد الأردن نفسه في موقف حساس. فلا يواجه الأردن ضغوطاً مالية شديدة وحسب، بل أحدثت الولايات المتحدة أيضاً تغييرات جذرية من حيث



جبهة فلسطينية موحدة ستكون ضرورية لمواجهة الضغوط الآتية من الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج التي قد تنجذب لتعزيز تحالفها مع إسرائيل.

والأداة الثالثة المتاحة لعَمَّان هي روابطها القوية مع حلفائها في الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فإذا استمر الأردن في استثمار وقته وجهده ورأسماله السياسي في إقناع المجتمع الدولي أن إقامة دولة فلسطينية شرط مسبق لإحلال السلام، يمكنه أن يصوّر مقارنة «السلام من أجل السلام» الإماراتية الإسرائيلية باعتبارها مناورة قد يفضي الاستثمار بها من دون حل القضية الفلسطينية إلى التطرّف في المنطقة. فيما أن الأردن لا يزال يُعدُّ على نطاق واسع محورًا للاستقرار في المنطقة، لا يزال رأيه حول تأثير استمرار غياب السلام يتمتع بوقع لا بأس به. النقطة الأخيرة التي يمكن للأردن الاستفادة منها هي معارضة الشعب الاردني لاتفاق أبراهام. فإذا خفف الأردن من التضييق على الصحفيين ووسائل الإعلام وسمح لها بأن تعكس الغضب الواسع النطاق، والرفض الأردني القاطع للصفقة بين الإمارات وإسرائيل، قد يعزز ذلك صوت معارضة الشارع العربي في وجه تطبيع العلاقات. وفي حين أن المشاعر الشعبية لا تشكل عاملًا ذا أهمية في عملية صنع القرار في بعض دول الخليج الاستبدادية، غير أن القادة ليسوا في مأمن تام وهم يستمعون إلى التذمر الحاصل في الشارع.

الخليج حدود ما يمكن للحكومة الأردنية أن تفعله على أرض الواقع.

وعلى الرغم من الإقرار بأن خيارات الأردن محدودة نسبيًا، إلا أنه يتحلى بخيارات عدة فيما لو وسّع آفاق تفكيره. أولًا، يمكن لعَمَّان أن تثني سائر الدول العربية عن اتخاذ الخطوة عينها التي خطتها الإمارات. ويجدر بالسياسة الأردنية أن تركز في الأشهر القادمة على التواصل مع الدول الرئيسية في هذا الإطار مثل المملكة العربية السعودية والمغرب. فيمكن للأردن أن يعمل بتحفظ لفضح صفقة تطبيع العلاقات الإماراتية وتسليط الضوء على أثرها في الرأي العام العربي من دون استعداد الإمارات العربية المتحدة. ويمكن لهذه الخطوات أن تشمل عقد قمة عربية طارئة للتأكيد على مبادرة السلام العربية لجلب الانتباه ليس إلى الإمارات بل إلى منع القيام بالمزيد من اتفاقات التطبيع.

ثانيًا، ومع أن تحقيق المصالحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية احتمال بعيد المنال، إلا أنه يمكن للأردن أن يلقي بثقله خلف الجهود الرامية إلى توحيد الفصائل الفلسطينية وهذا ما عليه فعله. ففي حين أن الانقسام الفلسطيني السياسي والديمقراطي والجغرافي يشكل عائقًا، لم يفت الأوان بعد لتوحيد الفلسطينيين حول هدف استراتيجي واحد. ولا يجدر بفكرة أن الأردن فقد قوة تأثيره في السياسة الفلسطينية أن تردع المسؤولين الأردنيين عن العمل مع الفلسطينيين من أجل تحقيق

### عن مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

### البرفيسور حسن البراري

يشغل الدكتور حسن البراري منصب أستاذاً للعلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في الجامعة الأردنية. قبل ذلك، كان أستاذاً لسياسة الشرق الأوسط في جامعة نبراسكا في أوماها وجامعة ييل. كما شغل منصب زميل أقدّم في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في العاصمة واشنطن. وكان باحثاً أول في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. حصل على الدكتوراه من جامعة دورهام بإنجلترا وشهادة الماجستير من جامعة ليدز بإنجلترا وشهادة البكالوريوس من الجامعة الأردنية. ويعمل أيضاً كمعلق لمحطات التلفزيون العربية والدولية الرئيسية. مجال البحث الرئيسي للبروفيسور براري هو الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، والعلاقات الإسرائيلية الأردنية، والأمن الإقليمي وسياسة الشرق الأوسط. ومن أحدث مؤلفاته: الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب (٢٠١٤)، من إصدارات مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب عمان.





من الصعب غض الطرف عن استياء المسؤولين الأردنيين من اتفاق أبراهام الذي تم التوصل إليه بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، ونجد في تصريحات المسؤولين الأردنيين (التي بدأت تنهمر بعد بضع ساعات من الإعلان عن الصفقة) قناعة راسخة وصريحة بأنه ما من حل بديل عملي أو مقبول يمكن أن يكون بديلاً لحل الدولتين. ولسوء حظ الأردن يمكن للصفقة الجديدة أن تقوّض التوافق العربي الراسخ منذ عقود والذي تبلور في مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢.



ومع ذلك، امتنع المسؤولون الأردنيون عن إدانة اتفاق أبراهام صراحة. ربما سعى الأردن بذلك إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الإمارات التي يحتاج الأردن بشدة إلى دعمها المالي. ومع ذلك، فإن عمان لديها العديد من الخيارات المتاحة إذا فكرت خارج الصندوق. أولاً، يمكن لعمان أن تثني الدول العربية الأخرى عن اتخاذ نفس الخطوة مثل الإمارات العربية المتحدة. واحدة من الخطوات التي يمكن لعمان اتخاذها هي دعوة لعقد قمة طارئة لجامعة الدول العربية لتأكيد على مبادرة السلام العربية. وإخراج الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال واحتمال المزيد من التطبيق.



إلى جانب، يمكن للأردن أن يلقي بثقله خلف الجهود الرامية إلى توحيد الفصائل الفلسطينية وهذا ما عليه فعله. الأداة الثالثة المتاحة لعمان هي روابطها القوية مع طوائفها في الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فإذا استمر الأردن في استثمار وقته وجهده ورأسماله السياسي في إقناع المجتمع الدولي أن إقامة دولة فلسطينية شرط مسبق لإحلال السلام، يمكنه أن يصور مقاربة «السلام من أجل السلام» الإماراتية الإسرائيلية باعتبارها مناورة قد يفضي الاستثمار بها من دون حل القضية الفلسطينية إلى التطرف في المنطقة.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

[www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)